الامن الغذائي في مصر دراسة في الجغرافيا السياسية

م.د. حميدة عبد الحسين محمد الظالمي

كلية التربية للعلوم الانسانية /جامعة المثنى

HammedaAbdALHussain@mu.edu.iq

ملخص البحث

تعد قضية الامن الغذائي من القضايا الحساسة التي تمس سيادة الدولة واستقلالها ولهذا اخذت الدول وتبذل كل ما بوسعها من اجل تحقيقه حتى تتخلص من الضغوط الداخلية والخارجية على حد سواء وانطلاقا من ذلك يهدف هذا البحث لتسليط الضوء على الامن الغذائي في مصر خلال المدة 2011-2014 من خلال التعرف على مفهوم الامن الغذائي وابعاده والكشف عن مؤشرات الامن الغذائي في مصر والتحديات التي تواجه تحقيقه ، فضلا عن وضع الحلول التي يمكن ان تساعد في تحقيقه او على اقل تقدير التخفيف من حدة هذه المشكلة . توصل البحث الى ان مصر لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال مدة الدراسة لبعض المجاميع الغذائية ولاسيما الحبوب الاستراتيجية بسبب مجموعة من التحديات الطبيعية والبشرية مما يتطلب اتخاذ مجموعة من الخطوات الجادة لمواجهة تلك التحديات .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/442-469

المقدمة

اصبحت مسألة الامن الغذائي من المسائل الحساسة التي تحظى باهتمام كبير لأن الاخفاق في تحقيقيه يجعل الامن الوطني للدولة مهدداً ، وخاضعاً وتابعاً لتأثير القوى الدولية الكبرى المتحكمة بإنتاج الغذاء . ولهذا يلاحظ ان الكثير من دول العالم ولاسيما النامية منها بدأت تولي الزراعة اهتماماً منقطع النظير بعدَها المدخل الرئيس لتحقيق الامن الغذائي بالاعتماد على امكاناتها الطبيعية والبشرية لتحقيق اهداف عدة في هذا المجال منها انتاج الغذاء محلياً الذي يمثل عنصراً لابد منه لاستمرار الحياة ، و توفير فرص العمل والقضاء على البطالة ،ويحقق لها التحكم في قرارتها وتأمين استقلالها من خلال الابتعاد عن المعونات الاقتصادية والديون الاجنبية ، ومن ثم التخلص من التبعية الغذائية التي تمثل اليوم ورقة ضغط تستخدمها القوى الكبرى متى تشاء بما يحقق مصالحها واهدافها .

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بتساؤل مفاده:

هل يمكن لمصر ان تحقق الامن الغذائي في ضوء التحديات الطبيعية والبشرية التي تواجهها في هذا المجال ؟.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة فرضية مفادها :

لم تحقق مصر تقدماً واضحاً في تحقيق الامن الغذائي ، وما تزال تعترض طريقها تحديات طبيعية وبشرية وتحتاج الى المزيد من الجهود في سبيل تحقيق الامن الغذائي او على اقل تقدير التخفيف من حدتها.

هدف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف يأتي على رأسها :

1-تسليط الضوء على مفهوم الامن الغذائي وابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بعده ضرورة ملحة لا يمكن بأي حال من الاحوال تجاهله من قبل صناع القرار لان الذي لا يؤمن غذائه لا يؤمن استقلاله.

2- محاولة الاحاطة بمؤشرات الامن الغذائي في مصر من خلال الواقع الغذائي ، والفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي ونصيب الفرد من السعرات الحرارية ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي غيرها ، لمعرفة ما اذا كانت مصر قد قطعت شوطاً في مجال توفير الغذاء للسكان ام لا .

3-الكشف عن التحديات الطبيعية والبشرية التي تقف حائلاً دون تحقيق الامن الغذائي في مصر ووضع الحلول الناجعة لتجاوز هذه التحديات وتسهم بالتخفيف من هذه المشكلة ان لم نقل حلها بشكل جذري .

منهج الدراسة

بغية تحقيق هدف الدراسة والوصول الى النتائج بشكل علمي وسليم ، اعتمدت الباحثة على منهجين مهمين هما منهج تحليل القوة والمنهج الوصفي .

حدود منطقة الدراسة

تمثلت حدود منطقة الدراسة المكانية بالحدود السياسية لدولة مصر الواقعة فلكياً بين دائرتي عرض ((22° و 18 31 °)) شمالاً وخطي طول (25° ، و37 °) شرقاً يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشمال الشرقي فلسطين المحتلة ، ومن الشرق البحر

الاحمر ومن الغرب دولة ليبيا ومن الجنوب دولة السودان ، خريطة (1)، اما الحدود الزمانية فقد تمثلت بالمدة من (2011- 2014).

هيكلية الدراسة

قسمت الباحثة بحثها على اربعة مطالب تسبقها مقدمة شاملة ، ركز المطلب الاول على التأصيل النظري للأمن الغذائي وابعاده ، وعالج المطلب الثاني مؤشرات الامن الغذائي في مصر ، واهتم المطلب الثالث بالتحديات التي تواجه الامن الغذائي في مصر ، وتناول المطلب الرابع الحلول التي يمكن ان تسهم في تحقيق الامن الغذائي في مصر . واختتم البحث بجملة من النتائج مع قائمة بالمصادر والمراجع .

خريطة (1) الموقع الجغرافي لدولة مصر

المصدر: مجموعة مؤلفين ،الأطلس الشامل،ط1، مطبعة الرمز للطباعة الفنية،بغداد،1987،ص94.

المطلب الاول : التأصيل النظري لمفهوم الامن الغذائي وابعاده

اولاً: مفهوم الامن الغذائي

اعطي موضوع الامن الغذائي اهتماما كبيرا من قبل المفكرين والسياسيين والاقتصاديين ، وعقدت لأجله الكثير من المؤتمرات والندوات كونه اصبح سببا من اسباب الابقاء على اقتصاديات الدول المستوردة للغذاء ضعيفةً واستعماله كورقة ضغط سياسية من قبل الدول المنتجة له.

يمكن القول ان هناك اجماعاً بأن الامن الغذائي يعد اهم مكونات الامن الانساني المتمثلة بالامن الصحي والاجتماعي والبيئي والوطني ، لذا يعد انعدام تحقيقه من اهم مهددات الاستقرار والامن على المستويات المحلي والقومي والاقليمي والدولي ، فعدم توفر الطعام بالكمية المطلوبة من شأنه ان يؤدي الى الفوضى والاضطرابات ومن ثم الاختلال في المجتمع [1] .

وضعت الكثير من التعريفات التي حاولت ان تعرف الامن الغذائي ، ويأتي على راسها تعريف منظمة الاغذية والزراعة العالمية على انه مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الانسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والاساسية لنموه وبقاءه يتمتع بصحة جيدة ، زد على ذلك يمثل مقدرة الدولة على توفير مخزوناً من المواد الغذائية الاساسية تستطيع اللجوء اليها في حالة تعذر حصول الدولة على المواد الغذائية التي تحتاجها عن طريق الاستيراد من الخارج [2].

ويبدو من التعريف اعلاه انه جاء بشكل عام ولم يعط تصورا واضحا عن ما يتضمنه الامن الغذائي ، لذا وضعت منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة تعريفا للأمن الغذائي في تقريرها حالة انعدام الامن الغذائي في العالم لعام 2015 فيه تركيزا ودقةً اكثر ، اذ عرف ((يتحقق الامن الغذائي عندما تتوافر للجميع في كل الاوقات الامكانيات المادية والاجتماعية الى الاغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية)) وبالارتكاز على هذا التعريف يمكن تحديد اربعة ابعاد للأمن الغذائي هي : توافر الاغذية ، وامكانية الوصول اقتصادياً ومادياً الى الاغذية ، واستخدام الاغذية واستقرارها مع مرور الزمن [3] .

وقد ادلت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدلوها بخصوص تعريف الامن الغذائي فكان بحق تعريفاً واضحاً وشاملاً لكل ما يتعلق به اذ عرفته ((انتاج الدولة اكبر قدر مما تحتاجه من الغذاء وبالكمية المتوازنة وبطريقة اقتصادية ترعى الميزة النسبية لتلك الدولة في انتاج السلع الغذائية التي تحتاجها وان تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الاجنبية اذا لزم الامر ، وان تتوفر لها صادرات زراعية او صناعية او الاثنان معاً ، بحيث تؤمن ما تحتاجه من القطع الاجنبية لاستيراد المواد الغذائية التي لا تملك ميزة نسبية في انتاجها محلياً وان توفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكم والنوع اللازم للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكافة افراد الشعب وبالأخص ذوي الدخل المحدود وتحقق في الوقت نفسه مخزوناً من الغذاء يكفيها لثلاثة اشهر تلجأ اليه في الظروف غير الطبيعية او الاضطرارية))[4].

ان ما يفهم من تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان هناك شروطاً لابد من توفرها كي يتحقق الامن الغذائي هي :

DOI: 10.18018/URUK/017-10/442-469

1- ان يكون انتاج الغذاء للدولة اكبر مما تحتاجه وبطريقة اقتصادية .

2- ان تكوم هناك مراعاة للميزة النسبية في انتاج السلع الغذائية التي تحتاجها .

3- قدرة منتجاتها على التنافس مع المنتجات الاجنبية من حيث الجودة والسعر .

4- ان تتوفر للدولة صادرات زراعية وصناعية او الاثنان معاً لتأمين ما تحتاجه من القطع الاجنبية لأستيراد المواد التي لا تمتلك فيها ميزة نسبية في انتاجها محلياً .

5- ان توفر لكل مواطن ما يكفيه من الغذاء بالكم والنوع اللازم للنشاط والصحة .

6- مراعاة العدالة في توزيع الغذاء لكافة افراد الشعب وتحديداً ذوي الدخول المحدودة .

7- ضورة وجود مخزون استراتيجي من الغذاء يكفيها لثلاثة اشهر تلجأ اليه عندما تكون الظروف غير طبيعية .

ومن بين من عرف الامن الغذائي خبراء المجموعة الاوربية (E.C)بأنه عمل يهدف الى اختفاء جميع اشكال الجوع وسوء التغذية ، وان تحقيقه يعتمد على العمل من اجل التوصل الى ان تتوفر لدي الجهات المجتمعات (الدول / الاسر / القرى) المواد الكافية لإنتاج الطعام او الحصول عليه وان يكون استعمال تلك المواد عن طريق الوسائل التي تحقق اعلى الانتاج [5] .

ويمكن التعرف اكثر على الامن الغذائي من خلال معرفة مفهوم انعدام الامن الغذائي ، فوفقاً لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة هو الحالة التي يفتقر فيا الاشخاص الى امكانيات الوصول الى الكميات الكافية من الاغذية المأمونة و المغذية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة ، ويأتي سبب عدم توافر الاغذية او عدم كفاية توفر القدرة الشرائية ، او التوزيع غير الملائم او استخدام الاغذية بشكل غير مناسب على صعيد الاسر ، فألى جانب انعدامه وتقهقر اوضاع الصحة وتراجعها والرعاية والاطعام غير المناسبة تعد من الاسباب الاساسية للحالات التغذوية السيئة ، وقد يكون انعدام الامن الغذائي مزمناً او موسمياً او انتقالياً [6] .

ان قضية تحقيق الامن الغذائي من عدمه لم تكن الاكثر اهميةً في الموضوع فألى جانب توفر الغذاء بكميات لا بأس بها ، لابد ان يكون سليماً من الناحية الصحية ولا يسبب أي اذى او ضرر او مرض للإنسان وهذا لايكون الا من خلال مجموعة من الاجراءات اللازمة لإنتاج غذاء صحي غير ضار بصحة الانسان تعرف بأسم آمان الغذاء [7] .

وعلى ضوء هذه التعريفات الواردة اعلاه يوجد مستويين للامن الغذائي هما [8] :

الاول : الامن الغذائي المطلق ويراد منه انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل او يفوق حاجتها المحلية ويعرف ايضاً بالأمن الغذائي الذاتي ، ويواجه انتقادات كبيرة كونه غير واقعي ويفوت على الدولة الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية .

الثاني :الامن الغذائي النسبي ويقصد به قدرة الدولة او مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية جزئياً وضمان الحد الادنى من احتياجاتها بأنتظام بمعنى اخر توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات اخرى تتمتع بها الدولة بميزة نسبية تؤهلها لتأمين الغذاء بالتعاون مع دول اخرى .

ثانيا : ابعاد الامن الغذائي

تعد قضية الامن الغذائي وتحقيقه قضية تعاني منها جميع الدول النامية من دون استثناء ، وتؤرق صناع القرار فيها ،لذلك تسعى بل ما لديها من اجل تحقيقه سواء بالاعتماد على ما تمتلكه الدول من امكانات طبيعية وبشرية ، او من خلال ما تمتلكه من موارد مالية تستطيع من خلالها ان تؤمن الغذاء لسكانها . وعلى هذا الاساس للامن الغذائي ابعاد عدة يمكن اجمالها على النحو الاتي :

1- البعد الزمني

يتمثل هذا البعد في ان مفهوم الغذائي مفهوم ديناميكي يتأقلم والظروف الاقتصادية للدولة ومن ثم يتفاوت من حقبة لأخرى وفق ما يطرأ على حاجات الانسان الغذائية من تغيرات طارئة .ان الطرق المتبعة في الانتاج وفي توزيع السلع الغذائية ناهيك عن الظروف الداخلية للدولة تؤثر في مدى امكانية الفرد من اقتناء السلع الغذائية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر يجب على الدولة توفير الغذاء للسكان على المدى القصير سواء تعلق الامر بتوفير الغذاء على حساب زيادة العبء على ميزانية الدولة او بالاستدامة من الخارج خاصة في الظروف الصعبة [9].

2- البعد السياسي

لما كانت قضية تأمين الغذاء في دولة ما او مجموعة من الدول لا يعتمد فقط على المقومات الطبيعية والبشرية فأن ذلك القوة والوزن السياسي للدولة ومدى تأثير الدول عليها . لقد كشفت العديد من الدراسات ، ان الدول الافريقية على سبيل المثال التي عانت من ويلات المجاعة والجفاف كانت في الوقت الذي كانت هي كميات كبيرة وهائلة من المواد الغذائية على المستوى العالمي ولم تستغل لانقاذ سكان هذه الدول ومن هنا يتضح البعد السياسي للغذاء ، اذ استخدم القمح في العلاقات الدولية الضغط السياسي الدولي وخاصة من قبل الولايات المتحدة بعدها المورد الرئيس لسوق الحبوب العالمية ، ومن ثم فأنها تقوم بتأخير شحن كميات القمح عن الدول التي تختلف معها ، فعلى سبيل المثال دائماً ما تستخدم هذه المنح الاضافية لمصر كورقة ضغط وربطها بقضايا داخلية مما يعني تدخلها في الشأن الداخلي [10] .

والشيء نفسه حدث مع العراق في تسعينيات القرن الماضي عندما فرض الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي قرابة ثلاثة عشر عاماً ونيف كعقوبة لاحتلال الكويت في عام 1990 .وهكذا اصبح للغذاء ثمناً تدفعه الدول غير المكتفية ذاتياً في حال مخالفتها لتوجهات الدول المنتجة وبالتالي تكون في موقف حرج لا تحسد عليه على المستوى الخارجي .

اما على المستوى الداخلي فيكون البعد السياسي للامن الغذائي مؤشرا للعلاقة بين الحكومة ومواطنيها [11] .وهذا ما يمكن تلمسه في الثورة المصرية في يناير 2011 التي اندلعت على شكل اضطرابات مستمرة للعمال ومظاهرات ضد رئيس النظام السابق محمد حسني مبارك بسبب المستويات العالية من سوء التغذية والفقر وعدم المساواة ، وما الشعار (عيش ، حرية ، عدالة اجتماعية)الذي رفعه المتظاهرين الا تجسيداً للبعد السياسي للامن الغذائي [12] .

3- البعد الاقتصادي

يتجسد البعد الاقتصادي بالواردات التي تمثل عبئاً ثقيلاً على الدول النامية نتيجة عجزها عن الوفاء باحتياجات الطلب المحلي من مصادرها المحلية

وبالتالي التوجه نحو الاسواق الخارجية لسد احتياجاتها . ان هذا التوجه يجعل من ميزان المدفوعات لتلك الدول تواجه ضغطاً شديدا يصل الى مرحلة العجز في بعض الاحيان وقد يتمخض عن ذلك ارتفاعا في اسعار المواد الغذائية المعروضة مما يسبب حرجاً للدولة في تخفيض الدعم المقدم للسلع الغذائية في السوق [13] .

ولا يمكن التغاضي عن تقلبات الاسعار التي تؤثر بدرجة كبيرة على الوضع الاقتصادي للدول المستوردة للغذاء فكلما كانت زادت الاسعار كلما ادى ذلك الى الارتفاع في اسعار المواد الغذائية المستوردة لأن بورصة الغذاء تتحكم فيها وبقوة الدول المنتجة .

4- البعد الاجتماعي

لا يقل تأثير البعد الاجتماعي للامن الغذائي عن البعدين السياسي والاقتصادي ، عندما ما تكون هناك زيادة سكانية كبيرة تجعل من الدولة في حالة صعبة جداً تكون عاجزة عن تحقيق الامن الغذائي ، الامر الذي يجعل من تضيق الفجوة الغذائية على غاية من الصعوبة ، فمع زيادة النمو السكاني تزداد ظاهرة الفقر ويبقى فيه انتاج الفرد ودخله بدون تحسن ملحوظ هذا من جانب ، ومن جانب اخر ثمة علاقة بين الدخل وتوفير الغذاء للافراد فكلما ارتفع الدخل كلما زادت قابلية السكان على شراء الغذاء وتوفيره وبالعكس تماما فالسكان الذين يعشون تحت خط الفقر لا يستطيعون تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي ينعكس ذلك سلبا على صحتهم فتظهر عليهم امراض نقص التغذية .

5- البعد البيئي

وهذا مرتبط تمام الارتباط بالبيئة الزراعية للدولة ، فالكثير من الدول تشهد بيئتها الزراعي تدهوراً حاداً ولا تأخذ بنظر الاعتبار البعد البيئي عند رسم السياسة الزراعية وكمثال على ذلك يرصد احد تقارير المنظمة العربية الزراعية ما ادت اليه التجارب التنموية من خسائر بيئية مباشرة اثرت على القدرات الانتاجية للزراعة [14] .

المطلب الثاني: مؤشرات الامن الغذائي في مصر

لا يمكن عند الحديث عن الامن الغذائي لأي دولة تجاهل المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم عن مدى كفاية وتحقيق الامن الغذائي لها ، ومن هذه المؤشرات هي :

1- الواقع الغذائي

يشير الجدول (1) الى ان الانتاج الغذائي في مصر شهد تبايناً خلال المدة 2011- 2014 ، فبعد ان كان (87225.33) الف طن في عام 2011 ، ارتفع الى (92534.74) الف طن في عام 2012 ، الا انه انخفض الى (92296.81) الف طن عام 2013 ، ثم عاود الارتفاع في عام 2014 ليبلغ (93711.84) الف طن .

اما على مستوى السلع الغذائية فقد تباينت هي الاخرى خلا المدة المذكورة ، اذ شكلت جملة الحبوب ما بين (25.08 – 26.04 %) وجملة الخضر ما بين (18.62 -19.96 %) ، في حين بلغت مساهمة جملة الفواكه (11.87 -13.09 %) .وتراوحت نسب مساهمة الالبان ما بين (5.97 -6.64 %) .اما ما تبقى من البطاطس والسكر المكرر وجملة الزيوت واللحوم والاسماك والبيض فلم تتعد نسبة مساهمتها (5%) من اجمالي السلع الغذائية المنتجة.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/442-469

جدول (1)انتاج الغذاء بحسب المجاميع الغذائية الرئيسة في مصر للمدة (2011-2014) (الف طن)

المجموعة	2011	2012	2013	2014
مجموعة الحبوب	21880.4	23665.8	24035.45	23713.40
القمح الدقيق	8370.5	8795.5	9461.24	9279.80
الذرة الشامية	5831.4	6894.9	6363.82	6230.66
الارز	5675	5911.1	5724.11	5467.39
الشعير	122.9	108.5	131.89	102.24
البطاطس	4338.43	4758.04	4256.18	4611.07
جملة البقوليات	295.6	219.5	255.06	267.47
جملة الخضر	17412.2	18034.1	17191.64	18068.04
جملة الفاكهة	10362	11161	11012.99	12275.81
السكر المكرر	2057.9	2057.9	1892.44	1918.20
جملة الزيوت والشحوم	265.3	259.8	267.74	275.31
جملة اللحوم	1582	1639.7	1982.90	2063.54
لحوم حمراء	773	781	795.90	776.54
لحوم بيضاء	809	859	1187	1287
الاسماك	1362.2	1372	1588.51	1481.79
البيض	288.5	297.9	595.94	292.58
الالبان ومنتجاتها	5799	5719	5554	5601
المجموع	87225.33	92534.74	92296.81	93711.84

المصدر: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب الاحصاء السنوي للإحصاءات ، المجلدات (32،33، 34، 35)،الخرطوم ، للسنوات(2012، 2013 ،2014،2015) جداول متفرقة.

1- الفجوة الغذائية

لا يعبر واقع انتاج الغذاء عن طبيعة الامن الغذائي ، فيصار الى مؤشرات اخرى تكون مكملة له ومنها الفجوة الغذائية ، فهو مصطلح يقصد به صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسة ، بمعنى اخر يمثل الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي [15] .وتلجأ الدول لسد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد .

يتضح من الجدولين (2 ، 3) ان مصر تعد من الدول المستوردة للسلع الغذائية وبكميات كبيرة رغم تباينها خلال المدة 2011- 2014 ، اذ كان مقدار الواردات الاجمالية (38808.5) الف طن في عام 2011 ، وكانت نسبة الفجوة[*] (30.79 %)، ثم انخفضت الى (28775.3) الف طن في عام 2012 وبنسبة فجوة (23.72%) والى (26785.4) الف طن في عام 2013 ، وقد بلغت نسبة الفجوة (22.49%) . اما في عام 2014 فقد ارتفعت الواردات لتبلغ (30189.3) الف طن وقد صاحبها في ذلك نسبة الفجوة (24.36%) .

اما اذا جئنا الى الفجوة الغذائية بحسب السلع ، نلاحظ ان واردات الحبوب جملةً شهدت انخفاضاً ، اذ بلغت (16970، 12144، 11030.9) الف طن

DOI: 10.18018/URUK/017-10/442-469

للأعـــوام 2011، 2012 ، 2013 علـــى الترتيـــب وكانـــت نســـبة الفجـــوة الغذائيـــة (43.68 ، 33.91 ، 31.45 %) ، فـي حـــين بلغـــت الـــواردات فـي عـــام 2014 (12471.03)الف طن ونسبة الفجوة كانت (34.46%) .

ولمـا كـان القمـح مـن اهـم المحاصـيل الاسـتراتيجية التي دخلـت بقـوة في عـالم العلاقـات الدوليـة فـأن وضـعه في مصـر لا يبشـر بخيـر ، فمـا تـزال تسـتورد كميـات كبيـرة لسد النقص الحاصل منه –

جدول (2)الواردات الغذائية في مصر للمدة (2011- 2014) الف طن

المجموعة	2011	2012	2013	2014
مجموعة الحبوب	16970	1244	11030.95	12471.03
القمح الدقيق	9804	6542	7872.95	8118.65
الذرة الشامية	6865.9	5195	3082.01	4326.80
الارز	94.3	260.9	16.34	9.55
الشعير	19.7	15	13.36	3.04
البطاطس	143.6	105.9	227.25	227.31
جملة البقوليات	444.1	363.3	324.26	403.69
جملة الخضر	159.8	161.3	26.20	50.26
جملة الفاكهة	262.4	323	327.26	378.40
السكر المكرر	115.4	1176.2	589.81	906.81
جملة الزيوت والشحوم	966.1	728.9	1104.56	843.86
جملة اللحوم	247.2	279.3	289.59	389.78
لحوم حمراء	212.3	218.4	242.08	353.59
لحوم بيضاء	34.9	60.9	47.51	36.19
الاسماك	178.2	224.6	236	332.68
البيض	0.6	0.6	-	-
الالبان ومنتجاتها	2290	976	1355.31	1337.75
الاجمالي	38808.5	28775.3	26785.4	30189.3

المصدر: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب الاحصاء السنوي للإحصاءات ، المجلدات (33،32، 34، 35) ،الخرطوم، للسنوات(2012، 2013 ،2014،2015) جداول متفرقة

جدول (3) نسبة الفجوة الغذائية في مصر للمدة (2011- 2014)

المجموعة	2011	2012	2013	2014
مجموعة الحبوب	43.68037	33.9125	31.45732	34.46518
القمح الدقيق	53.94371	42.65363	45.41862	46.66306
الذرة الشامية	54.0737	42.96975	32.62826	40.98334
الارز	1.634514	4.227155	0.284647	0.174367
الشعير	13.81487	12.14575	9.197935	2.887538
البطاطس	3.203905	2.177247	5.068664	4.69806
جملة البقوليات	60.03785	62.33699	55.97252	60.1481

جملة الخضر	0.909401	0.886488	0.152168	0.277399
جملة الفاكهة	2.469787	2.812609	2.885827	2.990309
السكر المكرر	5.309897	36.3687	23.7611	32.09936
جملةالزيوت والشحوم	78.45542	73.72307	80.48969	75.40052
جملة اللحوم	13.5141	14.55446	12.74329	15.88786
لحوم حمراء	21.54674	21.85311	23.32222	31.28755
لحوم بيضاء	4.135561	6.620285	3.84849	2.735057
الاسماك	11.56842	14.06739	12.93498	18.33483
البيض	0.207541	0.201005		0
الالبان ومنتجاتها	28.31005	14.57804	19.61571	19.27941
الاجمالي	30.79213	23.72046	22.49323	24.36569

المصدر: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب الاحصاء السنوي للإحصاءات ، المجلدات (33،32، 34، 35)، الخرطوم ، للسنوات(2012، 2013 ،2014،2015)جداول متفرقة.

رغم التباين الواضح في مقدار الواردات – ففي عام 2011 بلغت كمية الواردات (9804) الف طن ونسبة الفجوة (53.94%) انخفضت الكمية (6542) الف طن في عام 2012 ونسبة الفجوة (42.65 %) ثم عاودت وارتفعت لتصل (7872.95) الف طن في عام 2013 ونسبة الفجوة (45.41%) واستمر الارتفاع في عام 2014 ليبلغ (8118.65) الف طن ونسبة الفجوة (46.66%) .

نلاحظ ان البقوليات جملةً انخفاض كمية الواردات للأعوام 2011، 2012 ، 2013 ، اذ بلغت (444.1، 363.3 ، 324.2) الفطن ونسبة الفجوة كانت (60.03، 62.33 ، 55.97 %) على الترتيب ، في حين ارتفعت كمية الواردات في عام 2014 (403.69) الف طن وبنسبة (60.14 %) .

اختلف الامر تماماً بخصوص جملة الخضر ، اذ شهدت ارتفاعاً لعامي 2011 ، 2012 (159.8 ، 161.3) الف طن ، وكانت نسبة الفجوة في حينها (0.90 ، 0.88 %) . اما في عامي 2013 ، 2014 ، فكانا حصتهما الانخفاض الواضح ، اذ بلغت كمية الواردات فيهما (62.2 ، 50.26 %) ونسبة الفجوة (0.15 ، 0.27 %) على الترتيب .

لقد شهدت واردات جملة الفواكه ارتفاعاً واضحاً خلال مسيرة الاعوام الاربعة 2011- 2014 ، فبعد ان كانت (262,4) الف طن لعام 2011 ، ارتفعت الى (378.4) الف طن في عام 2014 ونسبة الفجوة للعامين بلغت (2.46 ، 2.99 %) على الترتيب .

لم يختلف الامر بالنسبة لأجمالي اللحوم عن الفواكه .فهي الاخرى قد شهدت ارتفاعاً في الواردات خلال المدة المذكورة انفاً من (247.2) الف طن في عام 2011 وبنسبة فجوة بلغت (83.51 %) الى (389.8) الف طن وبنسبة فجوة (15.88 %) في عام 2014 .

يشير الجدول الى حقيقة مهمة وهي ان مصر مازالت تعاني من قصوراً واضحاً في تقليص الفجوة ما بين الانتاج والواردات بالنسبة للأسماك بالرغم من امتلاكها اطلالتين مهمتين على البحر الاحمر والبحر المتوسط ، وجريان نهر النيل فيها من الجنوب الى الشمال . ويتضح الامر بشكل اكثر عندما نلاحظ انها تستورد كميات كبيرة من الاسماك هذا من جهة

وتزايدها خلال الاعوام 2011- 2013 من جهة اخرى ، فقد بلغت (178.2 ، 224.6، 236) الف طن وبنسبة فجوة (11.56 ، 14.06 ، 12.93 %) اما في عام 2014 شهد انخفاضاً طفيفاً بالمقارنة مع 2013 ، اذ بلغ فيه الكمية المستوردة (332.68) الف طن وبنسبة فجوة (18.33%) .

اما البيض فيلاحظ ان واردات مصر قليلة جداً مما يشير الى انها لا تواجه مشكلة كبيرة في الانتاج بدليل ان وارداتها بلغت (0.6) الف طن خلال عامي 2011 ، و2012 .

ان ما يمكن تسجيله ان واردات الالبان ومنتجاتها في تباين مستمر خلال المدة المدروسة ، اذ اذ مثل عام 2012 العام الاقل في الواردات ، اذ بلغت (976) الف طن وبنسبة فجوة (14.57 %) اما عامي 2011 ، و2013 ، فقد مثلا عاما الارتفاع في حجم الواردات ، اذ بلغت فيهما وعلى الترتيب (2290 ، 1355) الف طن وبنسبة فجوة بلغت (28.31 ، 19.61 %) .

2- الاكتفاء الذاتي

يعد هذا المؤشر من اكثر المؤشرات تعبيراً عن الامن الغذائي ، اذ بمقتضاه يمكن معرفة ما اذا كانت الدولة تعاني من فقدان لأمنها الغذائي ام قادرة على تحقيقه ، فهو بعبارة اخرى قدرة الدولة على توفير احتياجاتها من السلع الغذائية عن طريق الانتاج المحلي ، وفي حالة تعذر ذلك عليها فيفترض الا تكون قيمة المستوردات من السلع الغذائية اكبر من قيمة الصادرات [16] . وفي الواقع لا يوجد اكتفاء ذاتي مطلق بمعنى ان الدولة تتجه للاستيراد من الخارج ما لا تستطيع انتاجه داخلياً .

ان واقع الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية في مصر يشير الى انها تمكنت من تحقيق اكتفاءً ذاتياً مطلقاً في بعض السلع الغذائية ، وقد تجاوز في بعض الاحيان نسبة (100%) خلال الاعوام الاربعة المشمولة في الدراسة وهذه السلع هي البطاطس والارز لعامي 2013 ، و2014 وجملة الخضر والفواكه والبيض . في حين تجاوزت نسبة الاكتفاء الذاتي (90%) لكل من اللحوم البيضاء والالبان ومنتجاتها والشعير لعامي 2013 ، و2014 . اما السلع التي تجاوزت فيها نسبة الاكتفاء الذاتي (50%) فقد تمثلت بالقمح وجملة البقوليات لعامي 2013 ، 2014 والسكر المكرر واللحوم الحمراء والاسماك . والذرة الشامية في عام 2011 . في حين تمثلت السلع الغذائية التي بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها دون (50%) بجملة الزيوت والشحوم فقط جدول (4) .

جدول (4) نسب الاكتفاء الذاتي بحسب المجموعات الغذائية الرئيسة للمدة(2011-2014)

المجموعة	2011	2012	2013	2014
مجموعة الحبوب	56.6	66.7	69.58	66.04
القمح الدقيق	46.5	57.9	54.96	53.82
الذرة الشامية	45.9	57	67.37	59.02
الارز	99.1	98.2	106.46	101.35
الشعير	90.5	88	91.32	97.17
البطاطس	112.8	103.8	104.92	110.93
جملة البقوليات	43.4	47.4	62.30	54.09

جملة الخضر	104	104	105.36	105.52
جملة الفاكهة	112.3	112.9	116.09	112.34
السكر المكرر	70	68.3	87.29	76.94
جملة الزيوت والشحوم	24.2	31.3	22.74	28.78
جملة اللحوم	86.6	85	87.28	84.36
لحوم حمراء	78.5	78.3	76.69	68.75
لحوم بيضاء	96.1	93.5	96.18	97.75
الاسماك	89.1	86.6	87.90	83.07
البيض	100.8	100	100.21	100.21
الالبان ومنتجاتها	88.1	99.1	95.82	93.68

المصدر: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب الاحصاء السنوي للإحصاءات ، المجلدات (33،32، 34، 35)، الخرطوم ،للسنوات(2012، 2013 ،2014،2015) ، جداول متفرقة.

1- نصيب الفرد من السعرات الحرارية والدهون والبروتينات

ان مقدار ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية والدهون والبروتينات يعكس قدراً كبيراً من قدرة الدولة على تحقيق الامن الغذائي للسكان وبنوعية جيدة وكلما ارتفع مقدارها عن المعدل العام الذي يتراوح في الاغلب ما بين (2500-3000) سعرة حرارية / يوم كلما دل ذلك على قدرة الدولة وقوتها .

يتراوح معدل السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في مصر ما بين (3126) سعرة حرارية / يوم كحد ادنى في عام 2013 و(2517) سعرة حرارية / يوم كحد اعلى في عام 2014 وهي بذلك اعلى من المعدل الذي اشرنا اليه ، جدول (5).

وحتى تتضح الصورة اكثر فسوف نقارن ما يحصل عليه الفرد في مصر من السعرات الحرارية في اليوم مع بعض الدول العربية لعام 2014 ، فقد وجد انها افضل حالاً من العراق والمملكة العربية السعودية وسوريا والمغرب والجزائر والسودان التي بلغت فيها حصة الفرد الواحد على الترتيب (2489 ، 3122 ، 3334 ، 3296 ، 2346) سعرة حرارية / يوم .

وما دمنا في هذا الموضوع فأن الامر يتطلب منا الاشارة الى نصيب الفرد من البروتين في مصر ، اذ تراوح ما بين (68.1)جرام / يوم كحد ادنى في عام 2011 و (104.2) جرام / يوم كحد اعلى في عام 2014 . وهذا يشير الى التحسن الملحوظ في مقدار البروتين والطاقة التي توفرها الدولة ، وما يعزز ما نقوله ارتفاعه بالمقارنة مع بعض الدول العربية (العراق ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، المغرب ، الجزائر ، السودان) التي بلغ فيها (61.4 ، 87 ، 65.6 ، 92 ، 75) جرام / يوم .

جدول (5)السعرات الحرارية والبروتين والدهون لدولة مصروبعض الدول العربية للمدة(2011- 2014)

الدولة	السعرات الحرارية كيلوكالوري			
	2011	2012	2013	2014
مصر	3276	3386	3126	3517
العراق	2490.3	2755.6	2175	2489

المملكة العربية السعودية	3169	3577.1	3195	3122
سوريا	2448	3469.7	3037	-
المغرب	3133.2	3175.9	3244	3334
الجزائر	3362	3276.6	3270	3296
السودان	2254.4	2919	2078	2346
	البروتين جرام / يوم			
الدولة	2011	2012	2013	2014
مصر	68.1	84.9	82	104.2
العراق	74.5	78.9	65	61.4
المملكة العربية السعودية	78.4	111.3	79	87
سوريا	67.8	96.7	84	-
المغرب	85.1	73.7	88	95.6
الجزائر	86.5	80.6	79	92
السودان	81.5	100.9	75	75
	الدهون جرام / يوم			
الدولة	2011	2012	2013	2014
مصر	72.1	81.5	68	62.4
العراق	41.7	44.4	36	69
المملكة العربية السعودية	88.3	91.7	88	96.2
سوريا	70.1	97.1	86	-
المغرب	72.3	63	74	65.2
الجزائر	75.9	71.2	60	76.6
السودان	68	84.8	62	69.2

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ، الخرطوم، للسنوات(2012، 2013 ،2014،2015) جداول متفرقة.

اما نصيب الفرد من الدهون جرام / يوم فأن الامر مختلف تماماً ، اذ انه يشهد انخفاضاً في عامي 2013 ، و2014 الذين بلغا فيهما (68 ، 62.4) جرام / يوم على الترتيب ، في حين كانت خلال عامي 2011 ، 2012 (72.1 ، 81.5) جرام /يوم . اما عند مقارنة مقدار ما يحصل عليه الفرد في مصر من الدهون جرام/ يوم مع الدول العربية التي اشرنا اليها سلفاً فقد بلغ فيها على الترتيب (69 ، 96.2 ، 65.2 ، 76.6 ، 69.2) لكل من العراق والمملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر والسودان ، مما يشير الى انها افضل حالاً بكثير مما يحصل عليه الفرد في مصر .

3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي

يعبر هذا المؤشر عن حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي حصرا خلال عام ، ويتفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي في مصر من عام لأخرى ، اذ سجل اعلى ارتفاع له في (448.41)

دولار في عام 2014 ،واقل انخفاض له في عام (406.31) دولار في عام 2011 ، وينسحب هذا التفاوت عند المقارنة مع بعض الدول العربية لعام 2014 على سبيل المثال لا الحصر ، فتعد مصر الاخفض من بينها – ما عدا العراق وسوريا البالغ فيهما على الترتيب (259.81 ، 60.34)دولار – اما البقية من الدول العربية فجميعها فقد كانت افضل حالاً من مصر ، اذ بلغ فيها وعلى الترتيب (465.25 ، 1133.97 ، 556.12 ، 671) دولار لكل من المملكة العربية السعودية ، والمغرب ، والجزائر ، والسودان ، جدول (6).

جدول (6) حجم الناتج المحلي الاجمالي والزراعي ونصيب الفرد لدولة مصروبعض الدول العربية للمدة(2011- 2014)

مصر	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي	218754.25	247398.44	242545.07	265575.49
الناتج الزراعي	13756.60	35787.46	35189.21	38465.71
النسبة المئوية للناتج الزراعي %		14.46	14.50	14.48
نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	2928.29	2997.28	2866.96	3095.90
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	406.13	433.57	415.95	448.41
العراق	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي	169999.90	210280	231258.90	223508
الناتج الزراعي	7086.60	8568	9213	949.88
النسبة المئوية للناتج الزراعي %		4.07	3.98	4.04
نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	5116.47	6147.28	6525.73	6207.87
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	312.82	250.48	259.98	259.69
المملكة العربية السعودية	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي	669506.70	727307	744336	746248
الناتج الزراعي	12843.47	13307	13796	14325
النسبة المئوية للناتج الزراعي %	1.18			
نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	23593.80	24911.36	24815.94	24252.16
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	452.60	455.78	459.95	465.55
سوريا	2011	2012	2013	2014

DOI: 10.18018/URUK/017-10/442-469

الناتج المحلي	60193	60193	60193	60193
الناتج الزراعي	12221.40	12221.40	12221.40	12221.40
النسبة المئوية للناتج الزراعي %				
نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	2399.68	2344.23	2245.65	21281.67
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	487.22	61.85	61.25	60.34
المغرب	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي	91769.96	88960.60	95167.26	95167.26
الناتج الزراعي	13144.87	11885.52	14776.67	14776.67
النسبة المئوية للناتج الزراعي %				
نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	6784.13	7589.91	7361	7829.19
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	984.85	1097.88	1067.96	1133.97
الجزائر	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي	199416.64	207821.72	209415.56	213343.24
الناتج الزراعي	16242.60	18334.02	20573.39	21966.60
النسبة المئوية للناتج الزراعي %				
نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	5431.81	5542.65	5468.20	5401.09
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	442.37	488.97	537.21	556.12
السودان	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي	50420.62	68374.40	72287.82	7967.44
الناتج الزراعي	16380.83	22661.57	24406.22	25136.20
النسبة المئوية للناتج الزراعي %				
نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	2059.13	1950.43	2000.38	21326.92
نصيب الفرد من الناتج الزراعي	702.09	646.44	675.38	671

المصدر: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب الاحصاء السنوي للإحصاءات ، المجلدات (32،33، 34، 35)، الخرطوم ،للسنوات(2012، 2013 ،2014،2015) ، جداول متفرقة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الامن الغذائي المصري

1-التحديات الطبيعية

ترتبط التحديات الطبيعية ببعضها البعض الى درجة كبيرة يصعب معها بيان تأثير كل منها وبشكل منفصل ، الا اننا سنحاول تناول ابرز تلك العوامل بشيء من التفصيل وعلى النحو الاتي :

أ-التغير المناخي

تعد ظاهرة التغير المناخي اح ابرز التحديات التي تواجه مستقبل السياسات الاستراتيجية والامنية للدولة ، فمن مظاهرها ارتفاع درجات الحرارة وتأخر موسم تساقط الامطار وقلة كمياتها ارتفاع قيم التبخر وبالتالي نقص المياه التي تصل الى الانهار والمياه الجوفية ، فتتفاقم ظاهرة التصحر مما ينعكس على الزراعة بانخفاض المساحة المزروعة وتندني القدرة الانتاجية للأرض [17].

تقع مصر فلكياً بين خطي طول(25° و37°) شرقاً ودائرتي عرض (22° و 31 18 °) شمالاً ، خريطة ( ) وهي بذلك تقع ضمن المنطقة المدارية الحارة الجافة ، التي تتأثر بشكل واضح بظاهرة التغير المناخي ، فعلى الرغم من ان مساهمة مصر تقدر بأقل (1%)من الانبعاثات الدفيئة العالمية مقارنة بالولايات المتحدة المسؤولة عن (22%)من تلك الانبعاثات الا انها احدى اكثر ثلاث دول ستتضرر بالتغير المناخي نتيجة انخفاضها عن مستوى سطح البحر ، وقد قدرت خسائر مصر ما بين (100-500)مليار جنيه سنوياً[18].

لقد بدأت الارض عالية الخصوبة في وادي النيل بالتدهور نتيجة لتوقف اضافة العناصر الغذائية الطبيعية للتربة . وتتجه نوعية الارض حاليا الى التدهور بسبب تزايد الارض المتملحة وارتفاع مستوى الماء الارضي وغيرها من مظاهر التصحر مما يؤدي الى خروج الاراضي الزراعية كليةً او الى تناقص انتاجيتها [19].وتقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان الارتفاع الذي سيحدث في مستوى البحرين المتوسط والاحمر بـ(50سم) وانه سيؤدي لغرق (1800كم^2)من الاراضي الزراعية وزيادة زحف التصحر [20].

وقد لاحظ بعض الباحثين اثار التغير المناخي في مصر المتمثلة بارتفاع مستوى سطح البحر على المناطق الساحلية في مناطق رشيد وادفينا ولسان راس البر والمناطق القريبة من بحيرة البرلس وان الاثر لا يتوقف عند حدوث الفيضان ولكنه يتعدى ذلك الى تأكل الاراضي مما يعمق من مستوى الارض ويوسع المساحات الغارقة بالفيضان [21]

يساهم التغير المناخي بتناقص الموارد المائية المصرية وبشكل رئيسي من نهر النيل نتيجةً لتحرك احزمة الامطار من فوق الهضبة الاثيوبية التي تمثل (85%)من موارد مصر من النهر والهضبة الاستوائية التي تمثل حوالي (15%) من الموارد المصرية .وقد توقعت اغلب الدراسات حدوث تراجع في معدل تدفق مياه النيل بنسبة (20%) حتى عام 2040 - ومع تزايد اعداد السكان فأن ذلك يعني الوصول الى حالة حرجة قبل عام 2025- وذلك سينسحب على المياه الجوفية في الدلتا التي مصدرها مياه نهر النيل ، فضلاً عن زيادة ملوحة خزانات المياه الجوفية الساحلية نتيجة طغيان البحر اذا ما ارتفع منسوب سطحه[22].

كما يتوقع ان يؤدي تغير المناخ الى تخفيض انتاج الغلات الزراعية لمعظم المحاصيل فيتوقع ان يصل الانخفاض في غلة القمح الى (9%)بحلول عام 2030 [23].وكل هذه التوقعات المثيرة للقلق بررت الانفاق

الضخم بغية مواجهة هذه الظاهرة فقد خصصت اللجنة القومية لتغير المناخ – على سبيل المثال – استثمارات قدرها (1137) مليون دولار [24]، وهي مبالغ ضخمة يمكن ان تذهب الى برامج التنمية وتطوير الانتاج الزراعي .

ومن اهم الاسباب التي حثت على اعتبار الزراعة احد اكثر القطاعات تأثراً بالتغيرات هي [25]:

1-يتوقع البعض أن يؤدى ارتفاع درجة الحرارة إلى إحداث تغير في التركيب المحصولي السائد في مصر وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يحدث انخفاض في العائد من بعض المحاصيل، إلا أنه من المتوقع حدوث زيادة فى العائد من البعض الآخر ، وقد أشارت عملية النمذجة التي تمت لمعرفة أثر التغيرات المناخية على عائد محاصيل القمح والذرة في الدلتا ومناطق مصر الوسطى والعليا إلى أن التغيرات المناخية من الممكن أن تؤدى إلى انخفاض جوهري في الناتج القومي من هذه المحاصيل. وبحلول عام 2050 يتوقع الخبراء انخفاض الناتج من القمح و الذرة بنسبة (18 % و 19 %)على الترتيب مقارنة بالإنتاج الحالي. وعلى الجانب الآخر يتوقع أن تؤدى التغيرات المناخية إلى حدوث زيادة فى العائد من محصول القطن.

2- ويتزامن مع هذه التغيرات في التركيب المحصولي والعائد المتوقع من المحاصيل حدوث تغيرات في الطلب على المياه لغرض الزراعة ، فعلى سبيل المثال سوف تؤدى التغيرات المناخية بحلول عام 2050 . إلى حدوث زيادة تصل إلى(16 %)في احتياجات محصول القمح من المياه فى فصل الصيف وانخفاض محدود يصل إلى حوالي(2%)في فصل الشتاء وبالتالي فإن الأثر الصافي هو حدوث ارتفاع قدره(14 %)في احتياجات هذا المحصول من المياه بينما يزيد الاستهلاك المائي لمحصول الذرة عن (8%) ولمحصول الأرز عن(16 %) مقارنة بالاستهلاك المائي في الوقت الحالي.

ب – الموارد المائية

تبعاً لموقع مصر الفلكي السابق ذكره ، اصبح مناخ مصر حاراً جافاً ، فما يقدر بـ (96%) من مساحة الدولة تستلم امطاراً تقل عن (100ملم) سنوياً في حين لا تزيد نسبة المساحة التي تستلم امطاراً اكثر من هذا المجموع السنوي عن (4%)[26].

ويتركز معظم تساقط الامطار في المناطق الساحلية ويقل في المناطق الوسطى وينعدم التساقط في محافظات وسط وجنوب الدولة ، علماً ان عمق المنطقة المطرية الشمالية لا تتجاوز الـ(50كم) الى الجنوب ، لذلك اعتمدت مصر على الري وبشكل رئيس في انتاجها الزراعي [27].

يبلغ اجمالي الموارد المائية التقليدية في مصر (59مليار م^3/سنة)يسهم النيل فيها بأكثر من (80%)(55.5 مليار م^3/سنة)[28]، فيما تسهم المياه الجوفية بكمية (6.1مليار م^3/ سنة)، واعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بكمية تبلغ (5.7مليارم^3/ سنة) تليها اعادة استخدام مياه الصرف الصحي بـ(1.3 مليار م^3/سنة)، واخيرا تحلية مياه البحر بمقدار (0.2 مليار م^3/سنة)، ويستخدم منها في الزراعة (58 مليارم^3/ سنة)بحسب تقديرات عام 2007 ومن المتوقع ان تصل الى (64 مليار م3/ سنة)في عام 2030 مما يشكل تحدياً على الموارد المائية في مصر [29].

ويمثل تلوث المياه تحديا يواجه الموارد المائية في مصر وتحديداً في منطقة الدلتا ، ومن ابرز الملوثات الرئيسة المواد المغذية والاملاح والمخصبات والمبيدات الحشرية والميكروبات ، عموما يمكن القول ان نوعية

DOI: 10.18018/URUK/017-10/442-469

مياه النهر افضل حالاً من المسطحات المائية القريبة من سطح المياه الجوفية والبحيرات .الى جانب ذلك تعد طبقة المياه الجوفية للنيل اكثر المسطحات المائية عرضة للتلوث بسبب تركز سكان مصر في منطقة وادي النيل [30].

يتصف متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة في مصر بالانخفاض المستمر من (1893 م^3/سنة) في عام 1959 الى (900 م^3/سنة)في عام 2000 ثم الى (700م^3/سنة)في عام 2012 ، ووفقاً لوزارة الموارد المائية والري فأن مصر بحاجة الى(20%) اكثر من المياه الحالية بحلول عام 2020 ، ومن المحتمل ان تتحول مصر الى دولة شحيحة بحلول عام2025[31]. وفي هذا الصدد صنفت مصر من قبل منظمة الاغذية و الزراعة وفقاً لحصة الفرد من المياه ضمن مناطق الندرة [32] .

تأثرت مصر دولة المصب سلباً بالسياسات المائية المتبعة من قبل دول المنبع عن طريق انشاء السدود والخزانات على منابع نهر النيل وبدت بشكل واضح بعدما اعلنت اثيوبيا عن عزمها انشاء سد النهضة الذي كان يعرف سابقاً بسد الالفية العظيم على نهر النيل الازرق ، ومن المتوقع ان يحجز هذا السد خلفه (62 مليار م^3) من المياه ، وبذلك تدخل مصر ضمن ازمة مائية كبيرة تشتد حدتها تبعاً للزيادة المطردة في حجم السكان وزيادة الطلب على المياه [33]. وقد اختير موقع السد بدهاء، سواء كان تفضيلاً اثيوبياً او نتيجة استشارة اجنبية من بيوت الخبرة كان اولها مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح وربما كان اختيار هذا المكان بالتحديد رداً امريكياً على اتفاقية 1959 بين مصر والسودان وبداية انشاء السد العالي ، فسد النهضة في مكانه هذا يتحكم في كل مياه حوض النيل الازرق بما يرفده من شبكنه النهرية فيما عدا نهري الدندر ،و الرهد اللذان يدخلان السودان مباشرةً[34].

د-مشاكل الارضي الزراعية

تتركز الاراضي الزراعية في جميع بقاع العالم في مناطق السهول لاسيما سهول ووديان الانهار ، وبما ان نهر النيل في مصر يجري في وادي ضيق ، انخفضت في مصر الاراضي الزراعية ،فعلى الرغم ان المساحة الكلية لمصر تبلغ (240) مليون فدان الا ان المساحة الزراعية فيها تبلغ (8.4)ملون فدان في عام 2008 [35]، أي ما نسبته (3.5%)من المساحة الكلية ، ولم تتجاوز هذه المساحة (8.8)مليون فدان دونم في عام 2010 [36]وبنسبة (3.7%) ، ولم تتجاوز هذه النسبة الـ(4%)في عامي 2011[37] ، و 2012 [38].

لقد ادى صغر مساحة الاراضي الزراعية في مصر الى تناقص نصيب الفرد من الاراضي المزروعة ، اذ بلغ(0.1)فدان [39] ، وبحسب هذا المعيار صنفت مصر ضمن مناطق الندرة الحادة [40]، الا ان برامج الاستصلاح تشير الى امكانية في اراضي جديدة تتراوح بين (130-140)الف فدان سنوياً حتى تصل الى (9.65)مليون فدان في نهاية عام 2017 ثم الى (11.5)مليون فدان حتى عام 2030[41]

تعاني الاراضي الزراعية وخاصةً في منفي منطقتي الدلتا والوادي من مشكلتين رئيسيتين هما [42]:

1-التعدي المستمر على الاراضي الزراعية وتحويلها من الاستخدام الزراعي الى استخدامات اخرى غير زراعية ، وللحد من هذ التعدي او ايقافه سنت التشريعات وطبقت العديد من الاجراءات ، الا ان تأكل الاراضي الزراعية ما يزال مستمراً وبمعدلات تجاوزت نحو (20) الف فدان سنوياً ، الامر الذي يستلزم مراجعة

ضرورية لما يطبق من سياسات وما ينفذ من اجراءات لمواجهة هذه المشكلة .

2- التدهور المستمر لمعدلات خصوبة التربة الزراعية في العديد من المناطق الزراعية ، و ارتفاع مستوى الماء الارضي ، وذلك بتأثير الزراعة المتكررة لمحاصيل معينة دون الالتزام بنظم تعاقب المحاصيل الموصى بها التي تحافظ على خطوبة التربة ، فضلا عن عدم استخدام نظم تخصيب او تسميد محددة تتناسب مع كل نوع من انواع التربة.

تبنت الحكومة منذ عام 1980 سياسة التوسع في مساحة الاراضي الزراعية عن طريق استغلال المياه الجوفية ، كما في الاراضي المحيطة بطريق الاسكندرية الصحراوي ومنطقة شرق العوينات وتوصيل مياه نهر النيل لمناطق زراعية جديدة في شبه جزيرة سيناء ومناطق اخرى [43]. حتى بلغت الزيادة في الرقعة الزراعية خلال عقدين من الزمن اكثر من (2.5) مليون فدان [44].

الا انه مقابل التوسع في رقعة الارض الزراعية تدهورت الكفاءة الانتاجية للأراضي الزراعية ، فقد انكمشت اراضي الدرجة الاولى من نحو (3) مليون فدان كمتوسط للمدة 1996-2000 الى نحو (978)مليون فدان خلال المدة2001-2005 يقابلها ارتفاع في نسبة اراضي الدرجتين الثانية والثالثة بسبب اتباع اساليب زراعية خاطئة . تجدر الاشارة الى ان المدة سالفة الذكر شهدت تفتيتاً في الحيازات الزراعية حتى بلغت مساحة الحيازات التي تقل عن (3) فدان نحو (3) مليون فدان في عام 2000[45]، ولحد الان لم توضع سياسة تحمي الارض من التفتت ولا تتضارب مع شرائع الارث[46].

2- التحديات البشرية

لا يمكن بأي حال من الاحوال تجاهل دور التحديات البشرية عند دراستنا للامن الغذائي المصري ، وعليه سوف نتاولها على النحو الاتي:

1-التحديات السكانية

يؤثر الحجم السكاني الكبير في تحقيق الامن الغذائي ، كونه يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية المتاحة ، وبالتالي يتسبب في تفاقم الكثير من المشاكل ، كقلة الغذاء ، وارتفاع اسعره ، ومن ثم المجاعة فضلاً عن ازمات الطاقة والتلوث .

يتضح من الجدول (6)كبر حجم السكان في مصر ، اذ بلغ في عام 2011 (80410000) نسمة وهو في زيادة مستمرة حتى بلغ في عام 2014 (85783000) نسمة وبمعدل نمو سنوي يبلغ (2.2%) [(**)] ويتوقع ان يصل حجم السكان الى (106)مليون نسمة في عام 2030 . وهذا يمثل تحدياً للزراعة المصرية لصعوبة توفير الغذاء الكافي لمواجهة هذا الحجم المتزايد من السكان ، ومما يزيد من تفاقم هذه المشكلة محدودية الموارد الزراعية حتى في ظل بقاء الزيادة السكانية بنفس معدلها الحالي [47]. وكذلك زيادة وتقلب الاسعار العالمية للغذاء تبعاً للتطورات العالمية وابرزها انتاج الوقود الحيوي باستخدام المحاصيل الغذائية الاساسية ، فضلا عن الاثار المترتبة على انتاج الغذاء جراء التغيرات المناخية[48].

بلغت الكثافة الزراعية في مصر (86 نسمة /كم^2) لعام 2014 [49] الا انها لا تعبر عن التوزيع الحقيقي للسكان ، اذ يتباين توزيع السكان فيما بين وادي النيل والدلتا وبين المناطق الصحراوية ، اذ يتركز اكثر من (99.3%)من السكان في منطقة الوادي والدلتا التي لا تصل نسبتها الى (4%) من المساحة الكلية ، في حين

تسكن النسبة الباقية المناطق الصحراوية في منطقة الواحات وشمال سيناء واقليم مريوط ومناطق التعدين واستخراج البترول [50]، وهذا يشير الى التركز السكاني الشديد الذي نتج عنه اثاراً سلبية في جميع النواحي .

ومن خلال الجدول نفسه يبدو ان التوزيع البيئي للسكان في مصر يتسم برجحان كفة عدد السكان الريف على عدد السكان الحضر ويزداد الفارق بينهما اتساعاً ، اذ بلغت نسبتهم (57.08%) في عام 2011 ، في حين وصلت نسبتهم الى (57.96%)في عام 2014 .

لقد ترتب على هذ التوزيع عدة اثار سلبية منها الضغط على المساحات الزراعية من خلال اقتطاع جزء منها لسد حاجة السكن والخدمات المجتمعية ، كما يزيد من ضائعات الاراضي عن طريق وضع حدود الحيازات والقواطع وغيرها ، فضلاً عن حرمانها من مزايا الزراعة الواسعة واستخدام

جدول (6) عدد السكان والقوى العاملة وعدد السكان الريفيين ونسبتهم في للمدة 2011 - 2014

السنة	عدد السكان	عدد القوى العاملة	عدد القوى العاملة الزراعية	عدد السكان الريفيين	نسبة السكان الريفيين %
2011	8041000	2346200	685100	4589500	57.08
2012	8254100	2346200	638500	4717700	57.16
2013	8460000	2346200	672000	4841600	57.23
2014	8578300	2794500	693500	4971900	57.69

المصدر: جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب الاحصاء السنوي للإحصاءات ، المجلدات (32،33، 34، 35)، الخرطوم ،للسنوات(2012، 2013 ،2014،2015) ، جداول متفرقة

المكننة وتقليل فرص والاستثمار ، ولاسيما اذا ما علمنا ان اجمالي نسبة الفقر حسب عدد الاشخاص عند خط الفقر الوطني يبلغ (25.2%)، في حين ترتفع في الريف لتصل الى (32.3%)[51].

2- النقص الواضح في الابحاث العلمية

من المعروف ان الابحاث العلمية في المجال الزراعي تهدف الى تطوير وتحسين الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، فضلا عن اختيار افضل الطرائق الانتاجية واكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته الى جانب ذلك انها تفتح افاقاً جديدة لإيجاد مصادر غذائية جديدة ومتنوعة للأنسان ، وعند الحديث عن واقع الابحاث الزراعية في مصر نجده لا يختلف بالمرة عن ما تشهده الدول العربية في هذا المجال من تحديات كبيرة جعلت من دورها يكاد يكون محدودا بالمقارنة الى ما وصلت اليه الدول المتقدمة . اذ ما تزال البحوث الزراعية تعاني من صعوبات عدة تحد من قدرتها على تحقيق الاهداف المرجوة ممثلةً بضعف التمويل وعجز العديد منها عن مواجهة التنمية دون تدخل خارجي ، ناهيك عن الافتقار الى اسلوب سليم لأداره الموارد البشرية والمادية المناسبة ونقص الاطر البشرية المدربة [52].

ب- الفشل الواضح في السياسات الزراعية المتبعة

في واقع الحال ما تعانيه مصر في هذا المجال يكاد يكون مشابهاً للفشل الذي انتاب السياسات الزراعية في كل الدول العربية ، وهذ متأتي من التخلف في نوعية إدارة القطاع الزراعي الذي عائقا أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحائلا أيضا دون

الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة. فبدون وجود أساس تنظيمي سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كل نواحيها وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومستوى كفاءتها الإدارية تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزراعية، سواء كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والإرشاد الزراعي أو جوانب أخرى من جوانب السياسات الزراعية. ولهذا فإن الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف على إدارتها ، ويكون الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية. وبذلك أصبحت الاعتبارات السياسية مقدَمة على المردود الاقتصادي. لوحظ نقص في المختصين عند القيام بالإصلاحات الزراعية في أكثر من دولة عربية. ففي مجال المكننة الزراعية واجهت العديد من التعاونيات مشاكل متعلقة بندرة الموظفين الأكفاء والمختصين مما عاق العمليات الزراعية .[53]

ان المتأمل والمحلل للسياسة الزراعية المصرية الحالية يمكن ان يستنتج انه لا توجد سياسة زراعية وأن وجدت فيوجد بها من القصور والخلل وعدم الوضوح والتخبط ما يكفل تدهور الزراعة المصرية، ولهذا فان الجزء الاكبر من اسباب تعثر المزارعين مع بنوك القرى على سبيل المثال لا الحصر ، يرجع في المقام الاول الى قصور وفشل السياسة الزراعية وغياب السياسات التسويقية والسياسات التصديرية وفشل سياسات التسعير للمحاصيل الاستراتيجية عن حماية المزارع من انخفاض السعر وأسعار الضمان مما الحق الضرر بهم وتعجيزهم عن سداد مديوناتهم لبنوك القرى بل والاخطر احجامهم عن زراعة هذه المحاصيل مما أدي إلي تفاقم الخسائر على المستوى القومي. كما يواجه القطاع المصري مشكلة نقص المعروض من الاسمدة وتذبذب المعروض منها، فضلا عن وجود عجز في إنتاج الأسمدة الأزوتية والبوتاسية لعدم وجود خطوط إنتاج تغطي الكميات اللازمة للزراعة، لذا يتم استيراد كميات كبيرة من هذه الأسمدة لسد العجز في الكميات المتاحة في الأسواق المحلية مما يشكل عبئاً على الاقتصاد القومي. ونتيجة لذلك ارتفعت الأسعار المحلية للأسمدة في الآونة الأخيرة بنسبة كبيرة مما يشكل عبئاً علي تكاليف الإنتاج الزراعي وانخفاض دخل المزارع المصري، فقد ارتفع السعر المحلي للسماد النتروجيني من نحو 518 جنيه/طن عام 2004/2003 إلي نحو 1520 جنيه/طن عام 2008/2007 بنسبة قدرها 193.4%. كذلك ارتفع سعر بيع طن الأسمدة الفوسفاتية من نحو 381 جنيه/طن عام 2004/2003 إلي نحو 1091 جنيه/طن عام 2008/2007 أي بزيادة تبلغ نحو 186.4%.[54]

المطلب الرابع : الحلول الكفيلة بتحقيق الامن الغذائي :

تعتقد الباحثة بأن تحقيق الامن الغذائي في مصر بالشكل الذي يبعدها عن الضغط والابتزاز يتطلب منها ان تعطي لهذا الموضوع اهتماما اكبر يتمثل بالاخذ بالاعتبار الامور التالية :

1-تحسين كفاءة نظام الري لغرض تحقيق تحسن تدريجي في كفاءته ليغطي (80%) من المساحة الزراعية البالغة وتخفيض المساحات المزروعة بالرز حتى يمكن توفير (12.4مليار م3)من المياه بحلول عام 2030 والعمل على تلبية احتياجات خطط استصلاح

الاراضي وتحقيق معد مناسب من التنمية الزراعية الرأسية وتغيير التركيب المحصولي بشكل طوعي .

2- النهوض بالانتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وذلك عن طريق وضع مستويات لجودة المنتجات الزراعية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة التي تخدم القطاع لزراعي وتطوير الخدمات التسويقية والاسواق الزراعية بوجه عام ، الى جانب تطوير العمليات التي تتم قبل وبعد الحصاد لتحسين جودة المنتجات ، وتطبيق الاساليب الحديثة في انشاء وحدة خاصة لأدارة المخاطر الزراعية واخيرا تقوية الاليات المؤسسية والتنظيمية التي تدعم الروابط بين التسويق المحلي والخارجي[55].

3- السعي الحثيث للحد من ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة وذلك من خلال تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لتحسين اوضاع السكان في الريف وتخفيف حدة الفقر بينهم وذلك عبر مشاريع استصلاح الاراضي وشبكات الري ودعم المزارعين ومدهم بالقروض الميسرة لتحسين اوضاعهم وتزويدهم بكل ما تحتاجه العملية الزراعية من مستلزمات الانتاج كالبذور والاسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية

4- يعد تعزيز التنمية البشرية الريفية مطلباً اساسياً يمكن من خلاله النهوض بالامن الغذائي وتتضمن تقليص الفجوة الخدمية والاستثمارية بين الريف والمدينة وتوفير البنى التحتية الاساسية مثل الكهرباء والطرق والموانئ خدمات الطاقة الاتصالات والنقل وتوفير العناية الصحية والاستثمار في الخدمات التعليمية والتربوية .

5-التركيز على الابحاث العلمية الزراعية وتطويرها لما لها من اهمية استراتيجية في تعزيز الامن الغذائي ، خصوصاً ان الانتاج الزراعي بطبيعته ذو طابع تطبيقي محلي ، ومن شأن التقدم المتحقق في هذا المجال ان يساعد في اطلاق امكانات انظمة الانتاج في المناطق الجافة مما يكن لمصر وحتى الدول العربية من تحقيق زيادة ملموسة في المجال الزراعي ، وهنا لابد من التركيز على البحوث المرتبطة بإدخال واستنباط الاصناف المفضلة من المحاصيل الحقلية ذات الصفات الجيدة من حيث الانتاج والانتاجية ، وتطوير اساليب الزراعة والمكافحة المتكاملة للأمراض واستخدامات المياه وادخال تقنيات الري المتطورة علاوة على الابحاث التي تهتم بتخفيض كلف الانتاج والبيئة وانظمة الادارة المزرعة [56]

6-تفعيل القوانين والتشريعات وتحديثها بغية مواكبة التغيرات الدولية والسعي لتحقيق الامن الغذائي من خلال في خلق الثقة لدى المستثمر وجذب الاستثمارات وتعزيز التبادل التجاري، فضلا عن إلغاء القيود على الصادرات وحرية انتقال رؤوس الأموال من دون قيود. بحيث يشجع إبرام العقود والصفقات التجارية ويسهل انسياب السلع بين الدول. وتطوير عمل القطاع المصرفي وتعزيز دوره في عملية التنمية بحيث يعتمد سياسات نقدية ومالية أكثر مرونة، ويجذب الاستثمارات الزراعية بحيث يمتد دورها (دور المصارف) إلى المساهمة في المشاريع المجدية اقتصاديًا وخاصةً الزراعية منها ذات التكلفة والمخاطرة الفنية المرتفعة[57].

7-زيادة درجة التنسيق بين مصر والدول النامية في اطار المفاوضات التجارية متعددة الاطراف والتشاور المستمر وتبادل المعلومات ، ومع وجود دور فاعل في اطار تجمع (PRIC) ومع دول امريكا اللاتينية والدول الافريقية التي برز دورها في الآونة الاخيرة ،فضلاً عن العمل على التنسيق ما بين مصر ومجموعة الدول

النامية المستوردة الصافية للغذاء (Nat food Importing Countries) بغرض العمل على مراعاة مصالحها في اطار التجارة الدولية المتعددة الاطراف ، لتفعيل قيام صندوق لتمويل اعتبارات تحقيق الامن الغذائي في تلك الدول .وفي هذا الصدد ايضاً فأنه يمكن تحقيق الامن الغذائي المصري من خلال تطبيق فكرة التكامل مع الدول الافريقية خاصة دول الحوض التي تمثل (50%)من دول تجمع الكوميسا الذي تعد مصر عضوا فاعلاً به وكذلك في اطار الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا[58] ، فضلا عن ذلك يمكن الاستفادة من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في تحقيق اهاف الامن الغذائي لمصر في اطار الجامعة العربية .

النتائج والتوصيات

1-تستأثر قضية الامن الغذائي بأهمية كبرى كونه احد مكونات الامن الانساني التي تسعى الدول جميع الى تحقيقه ولاسيما النامية منها حتى لا تكون عرضة للضغوطات والابتزاز من قبل الدول المنتجة للغذاء وبالتالي تستطيع ان تؤمن استقلالها .لذا يتطلب من هذه الدول النامية ومنها مصر على وجه التحديد ان تكثف الجهود وتضع الخطط لأستغلال ما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية لمواجهة العقبات التي تعترض استمرارية الحصول على الغذاء بالكمية والنوعية المطلوبة .

2- اتسم الواقع الزراعي لمصر بتذبذب كمية الانتاج خلال المدة المدروسة (2011-2014) ، الا ان النظرة العامة تشير الى الزيادة الطفيفة ، فبعد ان كان (87225.33) الف طن في عام 2011 ارتفعت الى (93711.84)الف طن في عام 2014 .

3- تبين من خلال مؤشر الفجوة الغذائية ، ان مصر تعد من الدول المستوردة وبكميات كبيرة خلال مدة الدراسة المذكورة سلفاً وبكميات كبيرة رغم تباينها ، اذ بلغت لاجمالي الواردات اعلاها في عام 2011 وبنسبة (30.79%) وادناها في عام 2013 الذي بلغت فيه (22.49%) مع وجود تباين واضح على مستوى المجاميع السلعية .

4- كشفت الدراسة ان مصر لم تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي المطلق في بعض السلع الغذائية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغت لاجمالي الحبوب (66.04%) وهي نسبة غير مطمئنة و تتطلب من صناع القرار في مصر ان يعطوا للحبوب اهتماماً اكبر وذلك لصعوبة الاستغناء عنها هذا من جانب ومن جانب اخر ان الحبوب اليوم دخلت وبقوة في مجال العلاقات الدولية واصبحت ورقة رابحة تستخدمها الدول المتقدمة لاخضاع الدول النامية . ومما تجدر الاشارة اليه ان مصر قد تمكنت من ان تحقق الاكتفاء الذاتي المطلق مثل البطاطس والارز وجملة الخضر والفواكه والبيض.

5-استطاعت مصر ان تحقق معدل سعرات حرارية للفرد الواحد مرتفعا اذا ما قارناه ببعض الدول العربية كالعراق المملكة العربية السعودية وسوريا والمغرب والسعودية والجزائر ، لعام 2014 والشيء نفسه يمكن ان يقال على نصيب الفرد من البروتين ، والبروتين .

6-يتباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي في مصر من عام لأخر، فسجل عام 2014 اعلى ارتفاع له اذ بلغ (448.1)دولار واقل انخفاض له في عام 2011 الذي بلغ فيه (406.13)دولار . اما عند المقارنة مع

الدول العربية فمصر لا تتفوق في هذا المجال الا على العراق ، وسوريا فقط .

7-يواجه الامن الغذائي في مصر تحديات طبيعية وبشرية كبيرة حالها في ذلك حال الدول العربية الاخرى كالتغيرات المناخية ومشكلة الموارد المائية والتربة وتدورها، فضلا عن ذلك ارتفاع معدل النمو السكاني والتركز الواضح في توزيعهم وغياب السياسة الزراعية الناجحة وقلة المراكز البحثية، وبغية تحقيق الامن الغذائي في مصر يتطلب من صناع القرار ان يأخذوا بعين الحسبان الحلول التي وضعت كونها كفيلة ان لم نقل بتحقيق الاكتفاء الذاتي المطلق فأنها تخفف من حدة المشكلة .

الهوامش

(1) صديق الطيب منير ،المفاهيم الامنية في مجال الامن الغذائي ، الندوة العلمية ، قسم الحماية المدنية في المناهج التعليمية ، 25-2008/2/27 ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2008 ،ص3.

(2) عيسى بن ناصر طوش ، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر(بلا)، ص11.

(3) منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، حالة انعدام الامن الغذائي في العالم 2015 ، روما ، 2015 ،ص53.

(4) ناصر عبيد الناصر ، اشكالية الامن الغذائي العربي (النموذج السوري للاكتفاء الذاتي)، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية ، دمشق ،2004 ، ص8.

(5) عبد الله علي كاظم الرماحي ، الامن الغذائي في العراق واثره في قوته الجيوبوليتيكية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية بن رشد ، جامعة بغداد ،2014 ،ص24.

(6) منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، مصدر سابق ، ص53.

(7) لطفي فهمي علي الحمزاوي ، علي عبد العزيز علي ، ادارة الجودة والامان الغذائي ، مركز التعليم المفتوح ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، 2007، ص15. متوفر على الرابط http://ar.scribd.com/doc/25208830

(8) قصوري ريم ، الامن الغذائي والتنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)جامعة باجي مختار ، الجزائر ،2012 ،ص62.

(9) المصدر نفسه ، ص67-86.

(10) كينه عبد الحفيظ ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012،ص29.

(11) صديق الطيب منير ، مصدر سابق ، ص5.

(12) ريموند بوش ، الامن الغذائي والسيادة الغذائية في مصر ، في الامن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الاوسط ، مركز الدراسات الدولية والاقليمية ، كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورتاون ، قطر ، 2013، ص10.

(13) قصوري ريم ، مصدر سابق ، ص86.

(14) كينه عبد الحفيظ ، مصدر سابق ، ص28-30.

(15) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009 ،ص172.

(*)نسبة الفجوة تستخرج من قسمة الواردات على الانتاج زائداً الواردات مضروباً في 100 والعلاقة عكسية فكلما زادت كمية الانتاج انخفضت نسبة الفجوة .

(16)ناصر عبيد الناصر ،مصدر سابق ، ص9.

(17)

(18)صالح غرب ، الاقتصاد السياسي للتغير المناخي العالمي وتأثيراته على مصر ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ،العدد(204)، 2016 ،ص71.

(19)جمال محمد صيام ، شريف محمد سمير فياض ، اثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر ،شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب مؤتمر التغيرات المناخية واثارها على مصر ، القاهرة ، 2009 ، ص9-14.

(20)صالح عرب ، مصر سابق ، ص72.

(21)محمد نعمان نوفل ،اقتصاديات التغير المناخي الاثار والسياسات، سلسلة اجتماع الخبراء ب، العدد (24)، 2007 ، ص13.

(22)جمال محمد صيام ، شريف محمد سمير فياض ، مصدر سابق ،9-14.

(23) فيديل ينغرو ، عرض للأثر المحتمل لتغير المناخ على الزراعة في بلدان عربية مختارة ،التقرير ، السنوي للمنتدى العربي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية بيروت 2014، ص140

(24)صالح عزب ، مصدر سابق ، ص72.

(25)ندى عاشور عبد الظاهر ، التغيرات المناخية واثارها على مصر، مجلة اسيوط للدراسات البيئية ، العدد (41)، 2015 ، ص12-13.

(26)رباب علي جميل امين الشوك ، التبعية الغذائية العربية للأمن القومي العربي الاسباب والاثار، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم ،جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، 2010 ، ص28.

(27)جمال محمد صيام ، شريف محمد سمير فياض ،مصدر سابق ، ص14.

(28) محمد عبد الغني رمضان واخرون ، مؤشر الغذاء المصري ، مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الادارة العامة للجودة والطوير ، 2011 ، ص28.

(29)محمود مدني ،واخرون ،الامن الغذائي في مصر 2030 سيناريوهات مستقبلية ، 2011، ص22.

(30) المصدر نفسه ،ص23.

(31)ايزابيل بوتومنر ، تلوث المياه في مصر الاسباب والمخاوف ، ورقة صادرة عن المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مارس ، 2014، ص6.

(32) عبد الكريم صادق ، وضع الامن الغذائي والموارد المائية ، في :التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية ، بيروت ، 2014، ص12.

(33)محمد ابراهيم مصور ، مصدر سابق ، ص23.

(34)محمد رياض ، مصر وسد النهضة الاثيوبي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد(203) ، 2016 ،ص71.

(35)محمود مدني ، واخرون ، مصدر سابق ، ص24.

(36)محمد عبد الغني رمضان ، واخرون ، مصدر سابق ، ص28.

(37)جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ، 2011، ص7.

(38) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ، 2012، ص7.

(39)محمود مدني ، واخرون ، مصدر سابق ، ص 24.

(40)عبد الكريم صادق ، مصدر سابق ، ص16.

(41) جمهورية مصر ، زارة الزراعة واستصلاح الاراضي، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 ،ص37.

(42)المصدر نفسه ، ص39-40.

(43)المصدر نفسه ، ص6-7.

(44) المصدر نفسه ، ص31.

(45)المصدر نفسه ، ص6-7.

(46)المصدر نفسه ، ص31.

(**) استخرج معدل نمو السكان من قبل الباحثة .

(47) محمد مدني ، واخرون، مصدر سابق ، ص21.

(48)جمال محمد صيام ، شريف محمد سمير فياض ، مصدر سابق ، ص15.

(49) جامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2016 ، ملحق (9/2).

(50) توزيع السكان في مصر ، متوفر على الرابط http//:mawdoo3.com

(51)جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي ، الخرطوم ، 2015 ، ص10 .

(52) رانية ثابت الدروبي ، واقع الامن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ، مجلة جامعة دمشق ، العدد(24) ، 2008 ، ص302.

(53) محمد محمد الامين ، اسباب فشل السياسات الزراعية في العربية في تحقيق الامن الغذائي ، الجزيرة ، متوفر على الرابط : www.aljazeera.net/speciafiles/pages/c307E

(54) دور التعاونيات في تحقيق التنمية الزراعية في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بعد ثورة 25 يناير ، متوفر على الرابط : http://www.poplas.org/uploads/member_studies/8210/study/_

(55) هبه حندوسة ، تحليل موقف التحديات التنموية التي مصر ، شركاء في التنمية ،2010 ، ص101-102 . متوفر على الربط: www.eg.undp.org/content/dam/egypt/.../2010_Sit%20Analysis_KDCFE_Arabic.pdf

(56)جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،مصدر سابق ، ص91- 94.

(57) رانية ثابت الدروبي ، مصدر سابق ،ص312.

(58)عزة ابراهيم عمارة ،اشرف امال عباس ، الامن الغذائي والتنمية الزراعية المصرية في ضوء اهم المتغيرات المعاصرة ، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر ، الامم المتحدة ، 4 اكتوبر 2009، ص35 .كتوفر على الرابط : http//:195.43.12200/mysite/.

المصادر

(1) صديق الطيب منير ،المفاهيم الامنية في مجال الامن الغذائي ، الندوة العلمية ، قسم الحماية المدنية في المناهج التعليمية ، 25-2008/2/27 ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2008 .

(2) كينه عبد الحفيظ ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012،ص29.

(3)ريموند بوش ، الامن الغذائي والسيادة الغذائية في مصر ، في الامن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الاوسط ، مركز الدراسات الدولية والاقليمية ، كلية الشؤون الدولية ، جامعة جور تاون ، قطر ، 2013 .

(4)جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2009 .

(5)صالح غرب ، الاقتصاد السياسي للتغير المناخي العالمي وتأثيراته على مصر ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ،العدد(204)، 2016 .

(6)جمال محمد صيام ، شريف محمد سمير فياض ، اثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر ،شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب ، مؤتمر التغيرات المناخية واثارها على مصر ، القاهرة ، 2009 .

(7)عيسى بن ناصر طوش ، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها ، اطروحة دكتوراه

(غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري – قسنطينة ، الجزائر(بلا) .

(8)محمد نعمان نوفل ،اقتصاديات التغير المناخي الاثار والسياسات، سلسلة اجتماع الخبراء ب، العدد (24)، 2007 .

(9) فيديل ينغرو ، عرض للأثر المحتمل لتغير المناخ على الزراعة في بلدان عربية مختارة ،التقرير ، السنوي للمنتدى العربي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية بيروت ،2014 .

(10)ندى عاشور عبد الظاهر ، التغيرات المناخية واثارها على مصر، مجلة اسيوط للدراسات البيئية ، العدد (41)، 2015 .

(11)رباب علي جميل امين الشوك ، التبعية الغذائية العربية للأمن القومي العربي الاسباب والاثار، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم ،جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، 2010 .

(12) محمد عبد الغني رمضان واخرون ، مؤشر الغذاء المصري ، مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الادارة العامة للجودة والطوير ، 2011 .

(13)محمود مدني ،واخرون ،الامن الغذائي في مصر 2030 سيناريوهات مستقبلية ، 2011.

(14) منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة انعدام الامن الغذائي في العالم 2015 ، روما ، 2015 ..

(15) ايزابيل بوتومنر ، تلوث المياه في مصر الاسباب والمخاوف ، ورقة صادرة عن المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، مارس ، 2014.

(16) عبد الكريم صادق ، وضع الامن الغذائي والموارد المائية ، في :التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية ، بيروت ، 2014 .

(17)محمد رياض ، مصر وسد النهضة الاثيوبي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام ، القاهرة ، العدد(203) ، 2016 .

(18)جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ، 2011 .

(19) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ، 2012 .

(20) ناصر عبيد الناصر ، اشكالية الامن الغذائي العربي (النموذج السوري للاكتفاء الذاتي)، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية ، دمشق ،2004 .

(21) جمهورية مصر ، زارة الزراعة واستصلاح الاراضي، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030 .

(22) جامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2016 .

(23) عبد الله علي كاظم الرماحي ، الامن الغذائي في العراق واثره في قوته الجيوبوليتيكية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية بن رشد ، جامعة بغداد ،2014 .

(24) توزيع السكان في مصر ، متوفر على الرابط http//:mawdoo3.com

(25)جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي ، الخرطوم ، 2015 .

(26) رانية ثابت الدروبي ، واقع الامن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ، مجلة جامعة دمشق ، العدد(24) ، 2008 .

(27) محمد محمد الامين ، اسباب فشل السياسات الزراعية في العربية في تحقيق الامن الغذائي ، الجزيرة

Research Summary

The issue of food security is one of the most sensitive issues affecting the sovereignty and independence of the state. Therefore, the countries have taken every step they can to achieve it so as to rid themselves of internal and external pressures. The aim of this research is to highlight food security in Egypt during the period 2011-2014. While identifying the concept of food security and its dimensions and the detection of indicators of food security in Egypt and the challenges facing it, as well as the development of solutions that can help achieve or at the very least alleviate the problem. The research found that Egypt was unable to achieve self-sufficiency during the study period for some food groups, especially strategic cereals due to a range of natural and human challenges, which requires taking a number of serious steps to face these challenges.

، متوفر على الرابط
:www.aljazeera.net/speciafiles/pages/c307E
) دور التعاونيات في تحقيق التنمية الزراعية في 28(ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة بعد ثورة 25 يناير ، متوفر على الرابط :
http://www.poplas.org/uploads/member_studi
es /8210/study _/
(29) هبه حندوسة ، تحليل موقف التحديات التنموية التي مصر ، شركاء في التنمية ،2010 ، . متوفر على الربط:
www.eg.undp.org/content/dam/egypt/.../2010
_Sit%20Analysis_KDCFE_Arabic.pdf
(30) عزة ابراهيم عمارة ،اشرف امال عباس ، الامن الغذائي والتنمية الزراعية المصرية في ضوء اهم المتغيرات المعاصرة ، مؤتمر نحو وضع سياسات جديدة للنهوض بالقطاع الزراعي في مصر ، الامم المتحدة ، 4 اكتوبر 2009، ص35 .كتوفر على الرابط :
http//:195.43.12200/mysite
(30) مجموعة مؤلفين ،الأطلس الشامل، ط 1، مطبعة الرمز للطباعة الفنية، بغداد ،1987 .
(31) لطفي فهمي علي الحمزاوي ، علي عبد العزيز علي ، ادارة الجودة والامان الغذائي ، مركز التعليم المفتوح ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، 2007 . متوفر على الرابط http://ar.scribd.com/doc/25208830
(32) قصوري ريم ، الامن الغذائي والتنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)جامعة باجي مختار ، الجزائر ،2012 .